

## 109230 - يجب على الممتنع سعيان أحدهما للعمره والثاني للحج

### السؤال

هل الممتنع يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة للعمره والحج أم يجب عليه أن يسعى مرتين ؟

### الإجابة المفصلة

يجب على الممتنع أن يسعى سعيين بين الصفا والمروة ، الأول للعمره والثاني للحج .

” ولا يكفي سعي واحد في أصح أقوال العلماء ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت الحديث ، وفيه فقال : ( ومن كان معه هدي فليه بالحج مع العمره ثم لا يحل حتى يحل منها جمیعا ... إلى أن قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمره وبالصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ) رواه البخاري ومسلم . وقولها رضي الله عنها - عن الذين أهلوا بالعمره - : ( ثم طافوا طافوا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ) تعني به : الطواف بين الصفا والمروة ، على أصح الأقوال في تفسير هذا الحديث ، وأما قول من قال : أرادت بذلك طواف الإفاضة ، فليس ب صحيح ؛ لأن طواف الإفاضة ركن في حق الجميع وقد فعلوه ، وإنما المراد بذلك : ما يخص الممتنع ، وهو الطواف بين الصفا والمروة مرة ثانية بعد الرجوع من منى لتمكيل حجه ، وذلك واضح بحمد الله ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ويدل على صحة ذلك أيضا ما رواه البخاري في الصحيح تعليقا مجازوما به ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه سئل عن متعة الحج ، فقال : أهل المهاجرن والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع وأهلهنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أجعلوا إهلاكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدي ) ، فطافنا بالبيت وبالصفا والمروة ، وأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، وقال : ( من قلد الهدي فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله ) ، ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطافنا بالبيت وبالصفا والمروة ) . انتهى المقصود منه ، وهو صريح في سعي الممتنع مرتين . والله أعلم .

وأما ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافهم الأول ، فهو محمول على من ساق الهدي من الصحابة ؛ لأنهم بقوا على إحرامهم مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى حلوا من الحج والعمره جمیعا ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد أهل بالحج والعمره وأمر من ساق الهدي أن يهله بالحج مع العمره ، وألا يحل حتى يحل منها جمیعا . والقارن بين الحج والعمره ليس عليه إلا سعي واحد ، كما دل عليه حديث جابر المذكور وغيره من الأحاديث الصحيحة .

وهكذا من أفرد الحج وبقي على إحرامه إلى يوم النحر ليس عليه إلا سعي واحد ، فإذا سعي القارن والمفرد بعد طواف القدوم كفاه ذلك عن السعي بعد طواف الإفاضة ، وهذا هو الجمع بين حديثي عائشة وابن عباس وبين حديث جابر المذكور رضي الله عنهم ، وبذلك يزول التعارض ويحصل العمل بالأحاديث كلها .

ومما يؤيد هذا الجمع أن حديثي عائشة وابن عباس حديثان صحيحان ، وقد أثبتنا السعي الثاني في حق الممتنع ، وظاهر حديث جابر ينفي ذلك ، والمثبت مقدم على النافي ، كما هو مقرر في علمي الأصول ومصطلح الحديث ، والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب ، ولا

حول ولا قوة إلا بالله ”انتهى“ .

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله .

”مجموع فتاوى ابن باز“ (79/16-81) .